آفاق تطور السياحة الجزائرية

بقلم

أ/ محمد الناصر حميداتو

أستاذ مساعد بمعهد الاقتصاد والعلوم التجارية

المركز الجامعي بالوادي

ملخص :

نعرض في هذا الموضوع المشاريع المراد تطبيقها مستقبلا ، الأهداف التي يسعى القطاع إلى تحقيقها من خلال الآفاق وأهداف التنمية والتطوير، ونبرز مؤثرات العولمة على صناعة السياحة في الجزائر وتأثيرات المتغيرات العالمية على السياحة الجزائرية.

Résumé:

Cet article présente les projets de futur en domaine touristique et les buts raelisés par le secteur touristique à partir du dévloppement durable du secteur. Enfin, il présente les impactes de la mondialisation sur la production touristique, tous les changements internationaux et leurs conséquances sur le tourisme algerien

مقدمة :

ورثت الجزائر عن فرنسا هياكل سياحية ضعيفة الأمر الذي تطلب تنميتها لتلبية الطلب المحلي والدولي، لكن أولويات الدولة كانت لخلق هياكل ومؤسسات اقتصادية وتربوية ومناصب عمل جعل من السياحة سلعة كمالية وزاد في تهميشها النظام الاقتصادي المطبق الذي يفرض التقوقع وعدم التفتح مع الدول الغربية إلا أن السياحة عرفت نمو بطيئا ولكنها تدهورت في التسعينات نتيجة الأزمة الأمنية والاقتصادية التي عاشتها البلاد، وبعد الاستقرار تولدت زيادة في الاتجاه نحو السياحة ويفسر هذا بزيادة الطلب عن السياحة من الداخل والخارج الأمر الذي فرض التسيير الحكيم للقطاع وتغيير الرؤى القديمة والتفتح أكثر نحو العالم الخارجي.

وسنلخص واقع وآفاق السياحة الجزائرية ضمن:

أولا : المشاريع المستقبلية

يسعى القطاع السياحي إلى :[1]

- تحقيق 3 ملايين سائح منهم 2 مليون أجنبي و1 مليون مواطن بالخارج.
- جلب ما يفوق مليار دولار سنة 2013.
- استحداث 230 000 منصب عمل منها 60 000 مباشرة .

ولهذا أعدت وثيقة بطلب من رئيس الحكومة لمساهمة ووضع استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث شرعت وزارة السياحة سنة 2000 لإعداد خطة عمل لإنجازها، تناولت تصور تطوير قطاع السياحة آفاق 2013 تحت عنوان "مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2013 "وأجريت عليه بعض التعديلات وإدخال بعض المكتسبات حسب الظروف الراهنة، حيث شملت الوثيقة توضحا لأم العناصر المرتقب حصولها في القطاع منها :

. الامتيازات المستقبلية المفضلة من أجل تثمين عقلاني للإمكانات التي تزخر بها الجزائر وجعلها مقصد سياحي.
. الأهداف النوعية والكمية في آفاق 2013.
. التدابير والأدوات لتنفيذ العمليات المبرمجة لإنشاء صناعة سياحية حقيقية وتقييمها.

ويستمد هذا التطور على الاختيارات الأساسية المكرسة في النصوص التشريعية الصادرة خلال شهر فيفري 2003 والمتعلقة بالتنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع السياحي، والاستغلال الأمثل للموانئ لأغراض سياحية والأخذ بعين الاعتبار الأولويات حسب التوازنات الاقتصادية الكلية.

1 . اختيار المنتجات السياحية الواجب تنميتها : وذلك لأجل :

. إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة.
. تلبية حاجيات المواطنين في مجال السياحة و الاستجمام.
. التطور المنسجم والمتوازن المستدام للنشاط السياحي.
. تثمين التراث السياحي الوطني .

ولذلك كانت الأولية لتنمية أنماط معينة للسياحة الجزائرية وهي :

1) السياحة الصحراوية : من خلال الترويج لتحويل الجنوب إلى أقطاب سياحية، نظرا لتنوع التراث الطبيعي والثقافي والتاريخي للجنوب بما يسمح بتطوير منتجات متنوعة مثل السياحة الاستكشافية . السياحة الثقافية والدينية. سياحة المغامرات والتجوال . السياحة الرياضية بما فيها السباقات الطويلة والراليات.[2]

2) السياحة الشاطئية : لأنها تشكل المرحلة الأولى للتنمية السياحية و ذلك لـ :

. وجود طلب كبير داخلي باعتبار التوزيع السكاني المتمركز في الشمال حيث بلغ عدد المصطافين سنة 2002 حوالي 118 مليون.[3]

. استفادة نسبة كبيرة من السكان من العطل خلال موسم الاصطياف.

. اختيار الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج فترة الصيف لقضاء عطلتها السنوية بالشواطئ .

. ارتفاع الطلبات المسجلة للاستثمار من طرف المتعاملين الوطنيين والأجانب.

. الإقامة في الشواطئ مكان محبذ للمواطنين الذي يقصدون الشمال ويخيمون في الصيف.

أما على الصعيد الدولي :

- تشكل مركز للتدفقات حيث تمثل75% من الطلب السياحي العالمي وخاصة بمنطقة البحر المتوسط.[4]
- السياحة الشاطئية أكثر مردودا من السياحة الحضرية.
- الاستفادة من تجارب الدول المجاورة.
- المنتوج المفضل للطبقات الاجتماعية وتوافر هياكل الاستقبال.

3) سياحة الأعمال والمؤتمرات : حيث تعرف نمو على المستوى الدولي لأنها تشكل إيرادا كبيرا وهدف تدريجيا ومستوى يوحي بقدرات الجزائر، وكثافة الأنشطة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والنمو المتزايد العلاقات الخارجية وتطلع الدور الذي تصبو إليه الجزائر على المستوى القاري والدولي.

4) سياحة الحمامات المعدنية : رغم توفر طاقات كبيرة أكثر من 202 منبع فإن المحطات المستغلة 08 منها 01 متخصصة في المعالجة بمياه البحر لذا وجب الاهتمام بهذا النوع لأنها:

. لها آثار سيسيولوجية واقتصادية هامة وتساهم في تحسين صحة المواطنين ورفاهيتهم وحفظ تكاليف العلاج

. تؤدي إلى ظهور أقطاب سياحية تتطور نحو مدن مائية حقيقية.

. قابلية التهيئة والتوسيع لتشمل فئات الشباب والعائلات وغيرهما لتحقيق الرفاهية [5].

5) السياحة الثقافية: حسب المنظمة العالمية للسياحة فإن السياحة الثقافية ستشغل في العشرينات القادمة مكانا هاما في العرض السياحي العالمي، ومن حيث مؤهلات الجزائر المختلفة كالتراث والمعالم الثقافية والدينية والأعياد المحلية والتقليدية والفنون الشعبية وأقطاب الإنتاج والتنشيط الحرفي.

لذلك وجبت تنميتها لتحقيق :

- الحصول على حصة من الأسواق السياحية القريبة والبعيدة .
- فرصة لتطوير سياحة رفيعة عن طريق تنظيم دورات ذات مواضع لشخصيات تاريخية (القديس أوغستين. الأب نوكو) والمواقع الدينية (الزاوية التجانية، المدن الرومانية. القصور ....)

6) السياحة الرياضية والترفيهية والاستحمام : مثل سياحة المناخ والصيد البحري والغوص وسياحة المتعة والرحلات البحرية والسياحة الرياضية (الغولف. مراكز الألعاب).

عندما يسمح بتنظيم تظاهرات ذات بعد دولي تساهم في خلق الفضول لزيادة المنشآت الجديدة المنجزة على ضوء العمارة المحلية ولتحقيق أهداف يريد القطاع الوصول إليها على المدى البعيد.

2 ـ **الأهداف :** وهي كثيرة ومتنوعة :

أهداف نوعية :

. تثمين الطاقات الطبيعية.
. تحسين نوعية الخدمات السياحية.
. تحسين صورة الجزائر السياحية .
. تحسين أداء السياحة من خلال المشاركة في التسيير.
. إعادة الاستثمار للمؤسسات الفندقية والمنتجعات.
. المساهمة في التنمية المحلية .
. المحافظة على البيئة .
. تلبية حاجيات الطلب الوطني والدولي المتزايد.

أهداف كمية :

. زيادة التدفقات السياحية إلى 3 ملايين سائح منهم 2 مليون أجنبي و1 مليون جزائري مهاجر.
. رفع طاقات الإيواء إلى187000 سرير سنة 2013 وتحقيق عوائد بقيمة1 مليار دولار .
. تنمية الاستثمار السياحي ويكون ذلك من خلال تدابير وتنمية الاستثمار.

3. التدابير :

1) التهيئة والتحكم في العقار لمواصلة الأعمال المنجزة خلال الفترة بين 2002 و2003 وذلك بـ :

- استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة [6].
- إعادة هيكلة المؤسسات المكلفة بالتنمية والدراسات السياحية.
- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار السياحي.
- أعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحة لمناطق التوسع.
- تدعيم الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (ANDT) بالوسائل المادية والبشرية.
- التنازل بالتراضي عن حوالي 600 هكتار في السنة للأراضي المتواجدة داخل مناطق التوسع .
- تخصيص موارد مالية لفائدة الصندوق الخاص بدعم الاستثمار.

2) تأطير و تمويل المشاريع السياحية و ذلك من خلال:

- تأسيس منتوجات مالية ذات خصوصية (قروض فندقية).
- تخفيض نسبة الفائدة كإجراء إضافي لتشجيع وتحفيز الاستثمار.

3) تدابير دعم التكوين والنوعية من خلال:

- إعادة النظر للبرامج التكوينية وتكييفها .
- فتح فروع اقتصاديات السياحة بالجامعة الجزائرية.
- مواصلة عملية القياس والمراقبة على تطبيق قواد وإجراءات العمل الدولية.
- تحسين محيط السياحة من خلال إجراءات النظافة العمومية وحماية الصحة وحماية المستهلك.
- تسهيل إجراءات دخول وخروج السياح وتكييف النقل وخدماته.

4) تدابير دعم الترويج السياحي من خلال المبادرة للقيام بالأعمال التالية: [7]

- تنظيم وتقوية أداة الترويج والدعاية للسياحة.
- إعداد مخططات متعددة السنوات للاتصال المؤسساتي ودراسة الأسواق.
- إشراك الحركة الجمعوية والمنظمات المهنية في الترويج السياحي
- تكثيف وإثراء مشاركة القطاع في المعارض المخصصة بالخارج.
- دعم التظاهرات الترويجية المنظمة في الجزائر.

ثانيا : السياحة والعولمة

تشير تقديرات المنظمة العالمية للسياحة فيما يخص الحركة السياحية، أنه من المتوقع قدوم حوالي مليار سائح سنة 2010 وأن عوائدها ستصل إلى 6300 مليار دولار أي ما يمثل 11% من الاقتصاد العالمي (8) وليس من مصلحة الجزائر البقاء على الهامش لأهمية مواردها وان كارثة تسو نامي التي ضربت السياحة في جنوب شرق آسيا ستجعل من الطلب السياحي العالمي يتحول إلى مناطق أخرى كشمال إفريقيا ومناطق البحر المتوسط، ولقد عصفت رياح العولمة بأسواق الرحلات وأثرت فيها شيئا فشيئا وعلى قطاع الخدمات وتجارة الخدمات وخاصة السياحة الدولية التي كان عليها أن تخرج من العزلة لمواجهة المنافسة الدولية الشرسة لذا حتم على الجزائر

العمل والمواكبة والمواصلة والمعاصرة، لأن النهوض بالأوضاع الاقتصادية أصبحت ضرورة ملحة مهما وأن المصلحة الآنية والمستقبلية في ظل تزايد هبوب الرياح العولمة والاندماج السريع لاقتصاديات العالم تستوجب تحديد الإمكانات المادية والبشرية المتاحة لضمان موقع لها على هذا الكوكب لذا وجب الاهتمام بالسياحة الدولية وتحرير الأسواق لتسهيل دخول المتعاملين والمستثمرين في مجال تطوير هذا النشاط الذي أصبح صناعة حقيقية والذي يعرف نموا وآفاقا في المدى القريب والبعيد.

وأمام هذه الوضعية يتعين على الجزائر وضع استراتيجيات وسياسات لتحرير قطاع السياحة ليولد كبيرا وليتمكن من الصمود والتكييف مع عراقيل ومشاكل اقتصاد السوق القائم على المنافسة أي تحديد وتدقيق المراحل والخطوات بحيث نستند إلى رؤية مستقبلية ذات أبعاد وطنية للتنمية والتي أساسها تخلي الدولة على التسيير والاستثمار في القطاع العمومي وتشجيع القطاع الخاص.

مما يزرع ثقة ويقوي التوجه نحو الازدهار الأمر الذي يستقطب المستثمرين الأجانب والمحليين وخاصة أن التوجه الجديد والذوق الرائج حسب المنظمة العالمية للسياحة يفرض إعادة توزيع جديد للسياح الأجانب تجاه البلدان المضيفة الجديدة وأن هناك اتجاهات وعراقيل ترسم في بداية الألفية الثانية منها.

- اهتمام أكبر بآثار السياحة على البيئة.
- زبائن السياحة متعلمين وأكثر دراية وتشدد.
- مكانة هامة للمؤسسات المتعددة الجنسيات حيث تفرض نفسها في السوق السياحية.
- البحث الدائم عن نجاعة المنشآت القاعدية والعمل على جعلها تروق للذوق الجديد.
- الموارد البشرية وضرورة دوام تكوينها حسب متطلبات العصر والطلب.

ولمواجهة هذه التحديات تقترح المنظمة العالمية للسياحة الإجراءات التالية [9]:

- إنشاء موارد وخدمات جديدة.
- تظافر الجهود واشتراك الجماعات المحلية في التنظيم والاستغلال.
- إقامة شراكة بين الإدارة والمستثمرين في مجال البيئة.
- إبعاد المتعاملين غير المحترفين .
- تحسين العلاقة بين المضيف والسائح .
- تطوير وترقية المنتوج السياحي والترويج له.

إن تطبيق هذه المنظمات بالنسبة للجزائر يطرح مشكل التطابق بين التكوين وطبيعة العمل والشغل والهوة الموجودة بين البطالة المتفاقمة الغير مؤهلة ومطلب التأهيل الذي ينبغي أن تساير مستوى الدول المتقدمة وللوصول إلى عرض يلبي وينمي الطلب الخارجي فإنه ينبغي تطبيق المستلزمات والضروريات الواجب تبنيها لإرساء ثقافة سياحية فعالة وأهمها:

- تسخير الإعلام للتعريف بالكنوز السياحية المتنوعة التي تزخر بها الجزائر.[10]
- وضع استراتيجية سياحية وخلق أنماط سياحية جديدة ومميزة تعكس طبيعة وثروة الجزائر.
- التكوين المتخصص في السياحة حسب المتطلبات العالمية والاستفادة من تجارب الآخرين.
- العمل على تغيير السلوكات والذهنيات التي تختزل السياحة في الرقص والخمر وغيرهما و نشر الوعي السياحي لما يخدم البلاد والفرد والمجتمع والبيئة[11].
- إتقان اللغات الأجنبية الأكثر رواجا من طرف ممارسي النشاط السياحي.
- وجوب التحلي باليقظة الدائمة واللباقة الأدبية في التعامل مع السائح.
- اعتماد الصدق في الكلمة والتفاني وإتقان العمل والحفاظ على الأمانة والرزانة وضرورة التحلي بالحكمة لأن قيمة العمل السياحي يورث للأبناء وللأجيال وكل ما نزرعه اليوم يحصده الجيل القادم.

- رسم الهدف المراد تحقيقه وكل سير نحو الهدف تطور وكل تطور مفيد للأمة.

ثالثا : السياحة الجزائرية والمتغيرات العالمية

تحرير تجارة الخدمات من خلال الاتفاقيات العامة لتحرير تجارة الخدمات وتأثيرها على السياحة والخدمات السياحية ثم أهم الآثار المتوخاة من انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على السياحة والخدمات السياحية وعلى المنتوج السياحي الجزائري.

1. السياحة و تحرير التجارة في الخدمات GATS:

منذ الجولة الأولى لمفاوضات التجارة العالمية GATT عام1947 وحتى بداية الجولة التاسعة عام 1986 بأوروجواي تركزت جهود تحرير التجارة العالمية، في إزالة العوائق القطرية أمام تبادل السلع المنظورة أو السلع المادية ومن الغير الممكن تحقيق التبادل الدولي للسلع والخدمات دون غيرها من ممارسة المهن الحرة مثل الطب والصيدلة والهندسة والمحاماة والمحاسبة والإرشاد السياحي، وإلى غاية بروز المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 وظهور اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات GATS والتي تبحث في تحرير التبادل الدولي للخدمات وتوحيد القواعد الموضوعية المنظمة لهما، وأهمها السياحة والنقل والاتصال والدعاية ..... وترمي الاتفاقية إلى زيادة مشاركة الدول النامية في إمكانية تسهيل التجارة الدولية من خلال الالتزامات المحددة التي يتفاوض عليها مختلف أعضاء المنظمة العالمية للتجارة وهي :

- تعزيز قدرات وخدمات المحلية وكفاءتها وقوتها التنافسية في أمور أخرى من خلال إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا على أسس غائية.
- تحسين إمكانيات وصولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.
- تحرير الوصول إلى الأسواق في القطاعات وطرق التوريد ذات الأهمية الاقتصادية[12].

وضعت الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات إطار قانوني علمي لاستبعاد التدريجي لحواجز التجارة الدولية في الخدمات وهي موضوعات طويلة الأمد وذلك لتحسين بيئة السوق الحر التي تمول المستهلكين بأفضل

المنتجات والخدمات الممكنة بأفضل الأسعار وعند تطبيق هذا المبدأ على السياحة لا يوجد مشاكل ولكن نجد المشاكل عند الربط بين القطاعات الخدماتية.[13]

أيضا المزايا النسبية للدول وإطلاق المنافسة كان أساس هذه الاتفاقية وفلسفتها كانت الأسهل للشركات في الحساب والقيام بالعمليات السياحية ويرى أثر ذلك في نتائج التجارة عند الدول الأكثر نموا اقتصاديا وزيادة في عوائدها وتقييد المنافسة يعني تقييد تجارة الخدمات.

2. الجاتس GATS والخدمات السياحية :

غطت الاتفاقية السياحة والكثير من الخدمات مثل البنوك والاتصالات والتأمين والتعليم والرياضة والصحة والتصميمات والاستشارات الإدارية والعمارة والنقل وهي ليست مثل تلك الصناعات التي تخلق بسبب تجارة المنتجات ولكن بإمداد الخدمات والتي تعتمد على حرية الحركة للأفراد والمعلومات وتتضمن الاتفاقية الصناعات والإنتاج والتوزيع والتسويق والمبيعات وتوصيل الخدمات وأن الدول المشاركة في GATS سوف تسمح لموردي الخدمات من الأجانب أن يدخلوا في الأسواق المحلية ويتعاملون نفس معاملة المحليين وهذا يعني.

1- منظموا الرحلات، المنشآت الحكومية والشركات المرتبطة بالسياحة والسفر من أي بلد سوف تكون قادرة على أن تقوم بالعمل داخل بلاد أخرى.

2- في قطاع الفنادق تسهل الاتفاقية حقوق الامتياز عقود الإدارة واتفاقية خدمة التكنولوجيا من براعة الاختراعات والرخص.

3- الشركات الأجنبية يمكنها بيع خدماتها تحت نفس ظروف الشركات المحلية والموردين من الدول الأخرى .

4- المساواة بينهم في الحوافز والعوائد الحكومية.

5- يمكنهم نقل العمالة الخاصة بهم إلى البلاد الأجنبية ويتمركزا بها.

6- يحق لأعضاء GATS أن يكونوا أحرار في تطبيق القيود لكي تحمي الآداب العامة وخصوصية الأفراد والبيئة ومنع الغش والخداع والأمن والأمان بصفة عامة.[14]

للتذكير فإن قائمة GATS أشارت إلى أكثر من 140 خدمة ولكن السفر والسياحة والسلع المرتبطة بهما أخذت أكثر اهتمام من قطاعات الخدمات لدرجة أن بعض الدول تستخدم الخدمات السياحية للدخول في هذه الاتفاقية لأهمية الخدمات السياحية في تحرير تجارة الخدمات.[15]

وطبقا للمنظمة العالمية للتجارة فإن التقديرات تشر إلى أن حساب الخدمات السياحية يشكل أكثر من ثلث الصادرات الكلية للخدمات التجارية في كل من الدول النامية والمتقدمة.[16]

3. أثر اتفاقية GATS على أرباح السياحة :

تعمل الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات على زيادة أرباح السياحة بعدة طرق:

- الأهداف الكلية لها هو حفز النمو الاقتصادي وبعث نماء الطلب على المعارض والحوافز ورجال الأعمال والاجتماعات والمؤتمرات.
- التجارة الأكبر في السلع والخدمات يعني فرص عمل أكثر للتجارة في السفر.
- تخفيض القيود التجارية سوف ينمي السياحة ويزيد عوائدها وينتج مجال المنافسة لموردي الخدمات ذوي الحجم الصغير والمتوسط.
- تزيد الاتفاقية من عوائد صناعة السياحة للاقتصاد الوطني والتوظيف إن نجحت الآراء في إزالة القيود والسماح لنظام الحجز الآلي computer Reservation System (CRS) في السوق الجديدة والذي سوف يكون مفتوحا ومتاحا للبلد حيث تحقق مزايا كثيرة في الاستثمار والتدريب والتوظيف والمدفوعات والضرائب.

أيضا يزيد CRS و GATS من تدعيم إمكانية الدول النامية للمنافسة و ذلك يربط أوضاع مسؤوليات سوقهم المفتوح ومتطلبات التحول التكنولوجي والخبرة، وسوف تؤدي سرعة الدول النامية في تدعيم صناعات وجعلها في وضع تنافسي مع الدول المتقدمة.

ويمكن القول بأن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات لا تعتبر الدواء لكل المشاكل التنموية ولكن تشكل حافزا مهما لتحديد السياسات السياحية

حيث أن السياحة قطاع خدمات تتمتع ببعض المزايا النسبية الغير موجودة في الدول المتقدمة و بعض المنتجات ذات الطابع الخاص و التي لا تخضع للمنافسة في الأسواق العالمية و بالتالي تحقيق مكاسب صافية مع مكاسب الدول المتقدمة.

4. السياحة العالمية وتأثيرها على صناعة السياحة في الجزائر:

عند دخول الجزائر في اتفاقية مع المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي التوقيع على الاتفاقيات العاملة للتجارة في الخدمات فسوف يكون من حق سلاسل الفنادق العالمية وشركات السياحة الدولية ووسائل النقل الجوي والبري والبحري أن تعمل بحرة في السوق الجزائرية ومن الواجب علينا مراقبة ما يجري في السوق الدولية والسياحة العالمية وما يجري فيها من تطورات قد تؤثر على النشاط السياحي وهذه أهم التأثيرات المتوقعة في حالة دخول الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة و "GATS":

1- سوف يشهد المنتوج السياحي الجزائري ارتفاعا ملحوظا في الأسعار لدخول العديد من الشركات السياحية الأجنبية العملاقة في مجال الاستثمار السياحي وما تترتب علي من توظيف المنجزات العلمية الحديثة وهذا ينعكس على الأسعار بصورة إيجابية وذلك للتطور في النوعية.

2- يتجه مستوى المنتوج السياحي الجزائري للارتفاع نظرا للاهتمام الشركات الأجنبية التي ستدخل السوق المحلية باستخدام الوسائل المتطورة والتكنولوجيا العالمية في مختلف مراحل العمل السياحي وتطبيق الأفكار الجديدة والمتطورة التي تسهم في تحسين وتطوير الخدمات السياحية ولذلك تصبح صناعة السياحة في الجزائر قادرة على المنافسة الخارجية.

3- انظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يتيح الفرصة للقوى العاملة الماهرة المحلية بالعمل بالشركات السياحية المحلية والدولية مما يخفف البطالة.

4- ارتفاع أداء العنصر البشري الوطني في الشركات الجزائرية نتيجة لدخول هذه الشركات في منافسة أداء العاملين فيها من خلال التدريب والرسكلة لمواكبة التطورات المتلاحقة التي تحدث في الأسواق العالمية.

5- إمكانية حدوث انخفاض في حجم العرض السياحي في الجزائر نتيجة للدخول في دائرة المنافسة العالمية وخروج بعض الشركات المحلية من السوق العالمية لعدم قدرتها على مواجهة هذه المنافسة التي تعتمد على تقديم خدمات وبرامج سياحية مرتفعة المستوى ومميزة.

6- مشكلة الجزائر الأساسية هي العرض السياحي وعند إبرام هذه الاتفاقية فإن العرض سوف ينمو بصفة تدريجية وبالتالي تحسن في النوعية والكم ومنه تقهقر في السياحة الداخلية نتيجة الدخول الحر للسياح الأجانب وقدرتهم التنافسية.

خاتمة :

مع بروز الألفية الثالثة بدأت ملامح السياحة الجزائرية تعود من جديد في اتجاهين أولهما استعادة زبائنها وموقعها القديم وثانيهما اكتساح وفتح أسواق جديدة وتطلعات مستقبلية منظمة الاتجاه نحو اقتصاد السوق بما يعني ذلك التخلي الكلي لاحتكار الدولة للقطاع وبالتالي تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وذلك بتقديم مغريات إضافية وتكملة الخصخصة التامة للمؤسسات العمومية العاملة في القطاع و ذلك بإعطاء دورا كبيرا للقطاع الخاص في عملية التنمية وتفعيل النشاط السياحي.إن التوجه نحو الألفية الثالثة يعني التفكير بالخطوات الثابتة والمراحل القادمة بجدية وعمل متواصل لأن السوق الجديدة تعرف وتفرض أنماط جديدة ومتغيرة وفق ما تفرضه متطلبات العولمة والتكتلات الاقتصادية، ولذلك وجب دراسة السوق والتأثيرات الممكن حدوثها من خلال الانظمام إلى منظمة التجارة العالمية والتوقيع على الاتفاقيات العامة لتحرير تجارة الخدمات، حتى نستفيد من تجارب الآخرين ونأخذ النمط والنوع الذي نراه مناسبا من حيث مردود يته وفعاليته وآثاره الإيجابية.

إن هناك صراعا حقيقيا بين الدول وهناك منافسة شرسة لإثبات الوجود وأن الحكمة تقتضي التعامل من موقع قوّة يفرض الرؤى المتوسطة والبعيدة الأمد للواقع الاقتصادي لإيجاد مكان لنا في هذه الأرض نحترم فيه وتراعى فيه ممتلكاتنا.

. الهوامش :

(1) وزارة السياحة (الجزائر)، مجلة سنة الجزائر في فرنسا ، العدد الثاني، أوت/سبتمبر 2002، ص 15.

(2) تيغرسن الهواري، آفاق التنمية الاقتصادية من خلال قطاعي الفلاحة والسياحة (دراسة حالة إليزي) رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي، كلية الاقتصاد والتسيير، الجزائر، 2002 .

(3) حميداتو محمد الناصر، السياحة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للتدفقات السياحية، رسالة ماجستير اقتصاد وإحصاء تطبيقي ، INPS ، الجزائر، 2005 ص97.

(4) د.مثنى طه الحوري وإسماعيل الدباغ، مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ص78.

(5) حميداتو محمد الناصر، السياحة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للتدفقات السياحية، مرجع سابق، ص59.

(6) فريدة بالقائد، الحماية القانونية للآثار، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية، العدد 5 ، الجزائر2003/2002، ص 33.

(7) وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الأسفار ملف إعلامي، الجزائر، 1999 ، ص20.

(8) المجلس الاقتصادي الاجتماعية، الجزائر، مشروع تقرير(مساهمة من أجل إعادة تحديد السياحة الوطنية)الدورة 16، نوفمبر 2000 ، ص57.

(9) نفس المرجع، ص58.

(10) توصيات الملتقى الثالث لقسم الآثار، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية، مرجع سابق، ص97.

(11) توصيات الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2002.

(12) هاني ديودار، أثر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS في المهن الحرة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001 ص17.

(13) دسعيد البطوطي، اقتصاديات السياحة والفنادق، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2002، ص229.

(14) هاني دويدار، أثر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS في المهن الحرة، مرجع سابق، ص24.

(15) CazesGeorges/Poties-inretsFrançoise,Le tourismeUrbin,PUF,Paris,1996,p38.

(16) د.سعيد البطوطي ، اقتصاديات السياحة والفنادق، مرجع سابق، ص225.